تمهيد:

تعتبر الحركات الاجتماعية آلية في عملية التغييّر الاجتماعي وتحقيق المطالب، فهي ظاهرة عابرة لمختلف النظم السياسية وهي موجودة في الأنظمة الديموقراطية وغير الديموقراطية، وأيضا على اختلاف أنواعها ومسبّبات حدوثها وانتشارها ونجاحها وفشلها، فقد ظلّت فاعل رئيسي في المشهد السياسي والاجتماعي لعدة قرون، وقد ظلّت رغبة الإنسان في ممارسة الاحتجاج ضد اللامساواة والطبقية والعبودية، وغيرها من مظاهر الظلم الاجتماعي دافعا في استمرار رغبته في استعمال وسائل تتيح له استرداد حقوقه ومواجهة خصومه، ذلك نحاول من خلال هذه المحاضرة تناول مختلف أشكال الحركات الاجتماعية وأهم مميزاتها وخصائصها.

1- أشكال الحركات الاجتماعية:

من المفيد الإشارة هنا إلى تباين الاتجاهات في تحديد أنماط وأصناف الحركات الاجتماعية نتيجة لاختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي الذي وضعت فيه تلك الاتجاهات. وفي ضوء ذلك يشير معظم الباحثين المهتمين بالحركات الاجتماعية إلى انه لا يوجد تصنيف مثالي واحد لهذه الحركات، بل هناك العديد من التصنيفات التي تتفاوت من حيث الدقة والشمول.

فمثلا اتخذت بعض الدراسات:

أ- المعيار القيمي؛ كأساس للتصنيف، في ضوء هذا المعيار يتم التمييز بين:

- **"الحركات المعيارية"** والمقصود بها تلك الحركات التي تنشد التغيير في الإجراءات والقواعد الخاصة بالقيم في المجتمع ولكنها لا تتحدى القيم نفسها، ومثال على ذلك حركات الإصلاح الاجتماعية.
- **"الحركات القيمية"** وهي تلك الحركات التي تنشد تغيير القيم ذاتها، وتعتبر حركات "الإصلاح الديني" مثالا على ذلك.

هذا مع العلم أن هذا المعيار يعتمد أيضا لتصنيف الحركات الثورية التي تهتم باستبدال تلك القيم بقيم جديدة والحركات الإصلاحية التي تهتم بالتغيير الذي يحفظ القيم، وما يعاب على هذا التصنيف أنه يتسم بالتداخل الكبير في توصيفه لأنواع الحركات الاجتماعية.

ب- معيار الاختلاف في البناء والأهداف؛ بموجب هذا المعيار تصنف الحركات الاجتماعية الى:

- **حركات عامة**؛ وتنشأ من حدوث تحول ثقافي كبير في المجتمع وتتسم بالغموض والعمومية في الأهداف، كما تفتقر للتنظيم والتناسق في جهودها.
- **حركات خاصة**؛ وتنشأ من ظروف اجتماعية وثقافية محددة ولها تنظيم ومعايير وأهداف محددة.

ج– معيار المجال؛ الذي تتوجه إليه أهداف تلك الحركات الاجتماعية؛ هنا يتم التركيز على الفواعل التي سيحدث فيها التغيير سواء أكانت المؤسسة الاجتماعية أو المجتمع أو الأفراد أنفسهم، وفي هذا الصدد يميز الباحثون المتخصصون في الحركات الاجتماعية بين أربعة أنواع من الحركات الاجتماعية:

- **حركات الخلاص:** وهي تلك الحركات التي توجه جهودها لا لتغيير المجتمع وإنما لتغيير الأفراد أنفسهم، وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تنشد التحويل الكلي في القيم والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد كالحركات التبشيرية.
- **حركات طرح البديل:** وهي حركات تنشد التغيير بين الأفراد كسابقتها، إلا أنها تختلف عنها في أن هدفها إحداث تغيير جزئي محدود، لا شامل في القيم والمعتقدات.
- **حركات إصلاحية:** ومثل هذا النوع من الحركات يسعى إلى تغيير المجتمع في نطاق محدود يتعلق بهدف ما أو مجموعة أهداف.
- **الحركات التحويلية:** وهي تلك الحركات التي تسعى إلى التغيير الشامل والكلي للمجتمع من جميع قطاعاته، ويختلف هذا النوع من الحركات عن سابقاتها في طبيعة الأهداف، التي لا تقتصر على هدف محدد، وإنما تتسم بالشمولية.

د– معيار السمات العامة للحركات الاجتماعية؛ وعلى أساس هذا المعيار يتم تصنيف الحركات الاجتماعية إلى:

- حركات دينية.
- حركات سياسية (تهدف مثلا إلى دمقرطة النظام السياسي) .
- حركات اقتصادية (تهدف مثلا إلى تحريك الاقتصاد أو جعله ملكا للدولة) .
- حركات اجتماعية (كتلك التي تدعو للحياة الاجتماعية الكريمة والكرامة والمساواة) .

هـ– معيار المكون الاجتماعي؛ وبموجب هذا المعيار تقسم الحركات إلى عدة أنواع: العمالية، الطلابية، الفلاحية النسائية، والثقافية، ويستند هذا التمييز إلى الفئات الاجتماعية الداخلة فيها تلك الحركات، والتي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية المجتمعات المعاصرة.

كما نجد أن هناك عدد من الباحثين يميز بين الحركات الاجتماعية القديمة والحركات الاجتماعية الجديدة وفقا لعنصرين أساسيين:

- أن الحركات الجديدة قد نقلت الاهتمام من فهم وتحليل البنى الاجتماعية إلى التركيز على الحركة الاجتماعية نفسها بعبارة أخرى، انتقل التركيز إلى "الفاعل الاجتماعي" وجعلت الإنسان وفعله محور اهتمامها باعتباره هو الطرف الرئيسي في عملية التغيير الاجتماعي.

- الانتقال إلى الاهتمام من القضايا المادية إلى القضايا المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية بما في ذلك الجوانب الرمزية كتلك المتعلقة بالهوية.

2- خصائص الحركات الاجتماعية:

إن تنوع الحركات الاجتماعية وتطورها التدريجي على مر التاريخ الحديث إلى الشكل الأول أمر مثير للجدل والاهتمامات مختلفة على الصعيدين العلمي والعملي وللخروج من هذه الإشكالية لابد من عرض لمحة مهمة تختص بمقارنة عمليات الحركة الاجتماعية في إطار الصراعات والشبكات والهويات يمكننا في هذا الصدد أن نبرز عدة فروق بين عمليات الحركات الاجتماعية والعمليات الأخرى للعمل الجماعي بما في ذلك العمليات المناوئة والحملات التطوعية على أهداف جماعية مشتركة على مستوى واسع وذلك بالنظر إلى الحركات الاجتماعية كوضع متميز في قضاء تحليلي تميزه ثلاثة أبعاد:

-حضور و غياب التوجهات الصراعية تجاه معارضين محددين.

-تبادلات غير رسمية محدودة أو غزيرة بين الأفراد أو المنظمات المنخرطة في مشروعات جماعية

—هوية قوية أو ضعيفة بين تلك الشبكات.

تبنى عمليات الحركة الاجتماعية وتنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين الذين يتقاسمون ويشتركون في هوية جماعية وينخرطون في صراع اجتماعي أو سياسي, لذلك عندما تتحدث عن الحركات الاجتماعية، تجدنا نتحدث عن جماعات متنوعة الأهداف من خلال مصطلحات قابلة للتبادل مثل التحالفات، والحلفاء، والشبكات، وهي جميعها أشكال متميزة من مستويات العمل الجماعي (فجميع هذه الأشكال يمكن أن تكون جزءا من حركات اجتماعية والعكس صحيح).